

اتفاق التجارة الحرة مع الجمهورية التركية

منذ نشأتها، اتبعت السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة السوق المفتوح وخلق فرص المنافسة الشريفة و العادلة للإنتاج الفلسطيني و الأجنبي في الأسواق الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة حماية الصناعات الفلسطينية الوليدة لفترة زمنية تؤهلها من المنافسة في الأسواق. كما اتبعت سياسة الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني في رسم سياسات السوق لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني في تطوير نفسه و مؤسساته لخلق اقتصاد وطني قوي على أسس سليمة اخذين بعين الاعتبار مصلحة المواطن الفلسطيني في الحصول على السلعة الجيدة و الخدمات الممتازة بأسعار منافسة تناسب ظروفه و دخله المحدود.

وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عودتها إلى ارض الوطن عدة اتفاقيات اقتصادية تقود إلى فتح الأسواق العالمية أمام الإنتاج الفلسطيني لينافس فيها إنتاج الدول الأخرى ويحصل على حصته من الأسواق العالمية من جهة، و فتح السوق الفلسطيني أمام سلع الدول الشريكة في الاتفاقيات. كان أخر هذه الاتفاقيات اتفاق التجارة الحرة مع الجمهورية التركية الذي وقع بالأحرف الأولى بتاريخ 2004/2/12 في مقر وزارة الاقتصاد الوطني في رام الله بعد سلسلة من الجولات التفاوضية التي اشترك القطاع الخاص مع القطاع العام في التحضير لها و صياغة الموقف الفلسطيني ثم وقعت الاتفاقية بشكل رسمي على المستوى الوزاري بتاريخ 2004/7/20 في مدينة اسطنبول.

يمكن لسائل أن يستفسر عن أهمية توقيع هذه الاتفاقية ، و ما هي تبعاتها على الاقتصاد الوطني الفلسطيني و كيف لنا أن نستفيد من هذه الشراكة. هنا نستطيع القول و بكل صراحة ان هناك عدة عوامل حكمت هذه الاتفاقية و أهمها :

1. السيطرة الإسرائيلية على جميع المعابر الفلسطينية الجوية و البرية و البحرية، وبذلك فان جميع الاتفاقيات التجارية لإسرائيل تنطبق على السوق الفلسطينية من حيث الاستيراد و التي تدخل سلع الدول الأخرى إلى أسواقنا معفية من الجمارك ، بينما صناعاتنا الفلسطينية لا تتمتع بالميزات نفسها في أسواق تلك الدول .
2. رغبة الحكومة الفلسطينية في توفير الإنتاج الجيد بأسعار مناسبة للمواطن الفلسطيني و حث القطاع الخاص الفلسطيني على تطوير نفسه لتوفير السلع الجيدة بأسعار منافسة في السوقين المحلي و الدولي كما وان تمكنا من الاستفادة من المواد الخام الرخيصة الثمن التركية التي يمكن أن تساهم في رفع الميزة التنافسية لإنتاجنا الوطني الفلسطيني من حيث الجودة و السعر .
3. فلسطين و تركيا تقع في المنطقة الأورومتوسطية، و التي تضم دول حوض البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي، و تحكم هذه العلاقة إعلان برشلونة الذي يقود إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع حلول العام 2010 .
4. العلاقة التاريخية و القيم المشتركة للشعبين، و أهمية فلسطين التاريخية و الدينية للشعب التركي تساعد في خلق روح من التعاون و توفير مناخ استثماري للشركات التركية في فلسطين و منح الشركات الفلسطينية وكالات تجارية تركية .
5. التزام الجانب التركي بالعمل مع الحكومة الفلسطينية في تطوير أداء القطاع الخاص و القطاع العام و العمل على الاستفادة من الشراكة في نقل التطور الاقتصادي إلى السوق الفلسطيني وذلك من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة أو مساعدات فنية تقدم للقطاعين، و برامج شراكة ثنائية أو مع طرف ثالث، مما يؤدي إلى المساهمة في دفع عجلة العملية السلمية في الشرق الأوسط .

أهداف الاتفاقية

تهدف اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا في الدرجة الأولى إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية بشكل عام و العلاقات التجارية الثنائية بشكل خاص على أسس و قوانين منظمة التجارة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار التزام الجانب التركي بالاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي و التزامات فلسطين باتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية. و يمكن تلخيص أهداف الاتفاقية بما يلي:

1. تفعيل التعاون الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة لكلا البلدين .
2. الإلغاء التدريجي لجميع العقبات و المعوقات للتجارة السلع بين البلدين بما في ذلك الزراعية

3. الترويج للتطور المنتظم في العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال زيادة حجم التبادل التجاري
4. إحداث مناخ جيد للاستثمار و تطوير الظروف لإيجاد مشاريع استثمارية مشتركة بين البلدين
5. توفير ظروف تنافسية عادلة في التجارة في كل من البلدين لسلع البلد الآخر
6. المساهمة في زيادة حجم التجارة الدولية من خلال التجارة بين البلدين أو مع طرف ثالث

محمد حميدان
أوروبا مدير دائرة